الصباح AL-SABAH

تحرير الكويت.. ذكرى متجددة لملحمة وطن عصي على الانكسار وشعب آمن بالانتصار

سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد و الرئيس الأمريكي الراحل جورج بوش الأب

سمو أمير البلاد الراحل الشيخ سعد العبدالله

عندما تمر الأوطان بمنعطف تاريخي يضع مصيرها على المحك فإن العوامل الجيوبوليتيكية ربما تؤدي دورا مهما في عبور المحن لكن للكويت وأهلها كان لهم رأي آخر بصنع ملحمتهم المدونة بالدموع والدماء والإيمان بوطنهم العصي على الانكسار وإيمانهم الذي لايتزحزح بالانتصار وتحرير بلادهم من الغزو العراقي الغاشم في 26 فبراير 1991.

فمع وقوع الغزو العراقي الغاشم صبيحة الثاني من أغسطس 1990 تنادى أهل الكويت بكل مشاربهم إلى إعلاء صوت الحق والشرعية وأن العدوان مهما تجبر فإنه إلى زوال واجتمعت كلمتهم على التمسك بوطنهم وقيادتهم تحت راية آل الصباح الكرام محققين إجماعا دوليا نادرا ومنقطع النظير على رفض الغزو والتمسك بعودة الشرعية إليها وفق ميثاق الأمم المتحدة.

وصحيح أن الحق الكويتي حتمته رؤى الكويت الفريدة وعلاقاتها النموذجية ومعادلاتها الذهبية في سياستها الخارجية لكن لايمكن أن ننسى دور القيادة الرشيدة للكويت ورجالاتها ونسائها وأطفالها الذين قاموا بأدوار تاريخية ومحورية في تثبيت الحق الكويتي بالمحافل الدولية وحمل رسالة الكويت فيها وفي مقدمتهم الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد والأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله والأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراهم وغيرهم من شخصيات سجلت بصمتها كل حسب موقعه في عودة الكويت إلى أهلها.

فمع اللحظات الأولى للغزو الغاشم أثارت الكويت قضيتها في المحافل الدولية والإقليمية وحشدت التأييد العالمي لها في مجلس الأمن وفي اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد على هامش اجتماع الدورة العامة للأمم المتحدة في الخامس من أكتوبر 1990.

وأكدت الكويت حينها أن الاحتلال العراقي يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز وطالبت أعضاء هذه المنظمة بإدانة العدوان واستمرار تأييدهم للمواقف المبدئية التي اتخذها المجتمع الدولي والمتمثلة بالالتزام والتقيد التام بقرارات مجلس الأمن تجاه العدوان العراقي ودعم جهود الكويت الرامية لتحقيق انسحاب القوات العراقية من أراضيها دون قيد أو شرط وعودة الحكومة الشرعية للبلاد ومطالبة المعتدي بدفع كل التعويضات عما سببه للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت من دمار وخسائر وما تم نهبه من أموال.

وبالفعل عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة بناء على رغبة العديد من الدول في الثالث من أغسطس عام 1990 وفي نهايتها صدر القرار رقم 660 الذي دان الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت داعيا إلى انسحاب العراق فورا ودون قيد أو شرط من الأراضي الكويتية وعودة الشرعية إلى أهلها.

وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في بيان تنديدهما بالغزو وطالبا العراق بسحب قواته فورا من الكويت كذلك أصدرت الدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية الدول الاسلامية خلال انعقادها بالقاهرة بيانا طالبت فيه بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية في حين أجمع سفراء مجموعة دول عدم الانحياز خلال اجتماعهم في نيويورك على إدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري.

كما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية شاملة ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت دون قيد أو شروط تطبيقا لقرار مجلس الأمن الذي اتخذه عقب ساعات من الغزو.

وإذ وافق مجلس الأمن الدولي على مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة بعد تعديله وإضافة بعض البنود عليه فقد أصدر المجلس قراره رقم 661 في السادس من أغسطس وهو الثاني بعد الغزو العراقي الغاشم للكويت وأكد تصميم المجلس على إنهاء احتلال الكويت وإعادة سيادتها وسلامتها.

واستدعت التطورات فتح الباب أمام الدول المحبة للسلام لإرسال قوات إلى المنطقة وعلى الفور جرت اتصالات بين مختلف العواصم العالمية لحشد تحالف دولي خصوصا بعدما أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا ثالثا بشأن احتلال الكويت هو القرار 662 الذي أكدت فيه الأمم المتحدة رفضها القاطع لقرار العراق بضم الكويت واعتبرته باطلا وملغى وطالب القرار جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بذلك الضم.

كما بدأت طلائع قوات عربية ودولية في الوصول إلى الأراضي السعودية لتشكل في المجمل التحالف الدولي لتحرير الكويت في حين أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الرابع الخاص بالغزو العراقي وحمل الرقم 664 وجدد تأكيده بطلان ضم الكويت إلى العراق.

و مالبث أن أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 674 ضد العراق واتفقت الدول الخمس الكبرى على صيغة مشروع قرار يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت.

وفي نهاية نوفمبر 1990 أصدر مجلس الأمن عدة قرارات متعلقة بالعراق أولها القرار رقم 677 الذي حذر العراق من مغبة محاولاته الرامية إلى طمس هوية الكويت وتوطين عراقيين محل المواطنين الكويتيين وأكد أهمية الاحتفاظ بالنسخ المهربة من سجل السكان في الكويت.

كما أصدر المجلس قراره رقم 678 الذي يبيح كل الوسائل الضرورية لضمان الالتزام بالقرارات السابقة وإعطاء العراق مهلة حتى 15 يناير 1991 ليسحب قواته من الكويت وإلا واجه خطر الحرب مع قوات التحالف الدولي المحتشدة ضده.

وعقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 الذي يقضي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق تسارعت وتيرة الأحداث وفي فجر السابع عشر من يناير 1991 بدأت قوات التحالف هجومها الكبير على مواقع عسكرية واستراتيجية عراقية في الكويت والعراق تمهيدا لتحرير الكويت.

وشمل ذلك هجوما جويا على المنشآت والقواعد العسكرية العراقية ومراكز القيادة والسيطرة والمرافق العامة والجسور ومحطات المياه والكهرباء فضلا عن 60 قاعدة عسكرية.

وعقب ذلك بدأت دول التحالف الدولي تعد العدة لهجومها البري على القوات العراقية في الكويت إذ أعطى الرئيس الأمريكي الراحل جورج بوش الأب الضوء الأخضر لقائد قوات التحالف الجنرال الراحل نورمان شوارزكوف لشن الهجوم البري واتخذ القرار قبيل لحظات من انتهاء المهلة التي كان الحلفاء والأمم المتحدة قد حددوها ليسحب العراق قواته من الكويت.

وفي 24 فبراير 1991 بدأت قوات التحالف الدولي هجومها البري على القوات العراقية في الكويت وقامت القوات المؤلفة من 30 دولة معززة بأحدث الآليات بمهاجمة القوات العراقية وتدميرها في الأراضي الكويتية وسرعان ما انهار الجيش العراقي تحت وطأة ضربات القوات الدولية باتجاه مدينة الكويت التي عادت إلى أهلها حرة أبية بعد حوالي سبعة أشهر عجاف من الاحتلال.

تتمات

الأمير: جسدتم

للوطن العزيز، وأبرزت روح الأسرة الكويتية المتلاحمة، بما يجمعها من تواد ومحبة وتكاتف، كما نوه سموه أيضا بالجهود الكبيرة والمشاركات الفعالة لوزارات الدولة وأجهزتها الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الأهلية، في هذه المهرجانات والاحتفالات، والإسهام في انجاحها وبالتغطية الإعلامية الرسمية والأهلية الواسعة لها.

وهنأ سموه إخوانه وأبناءه المواطنين الكرام، والمقيمين على أرض الوطن العزيز، بهاتين المناسبتين الغاليتين على نفوس الجميع، مستذكرا سموه دور الآباء المؤسسين الذين سلموا أمانة المسؤولية لأبنائهم، للمضي قدما في بناء الوطن والنهوض به، والدور القيادي الرائد للمغفور لهم بإذن الله تعالى أصحاب السمو الأمراء الراحلين صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد، وصاحب السمو الشيخ سعد العبدالله، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، طيب الله ثراهم، في مواجهة الغزو الغاشم، وما بذلوه من جهود كبيرة تجاه قضيتنا العادلة من أجل تحرير الوطن الغالي، وما حققوه من إنجازات مشرفة للوطن والمواطنين والتي ستظل خالدة في سجل تاريخ وطننا.

كما استذكر سموه بالفخر والاعتزاز شهداء الوطن الغالي، الذين افتدوه بدمائهم الزكي،ة دفاعا عن ترابه والذود، عنه سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته، وينزلهم منازل الشهداء.

ودعا سموه إخوانه وأبناءه المواطنين إلى استشعار نعمة التحرير، التي أفاء بها المولى تعالى على وطننا العزيز، وعودته محررا ينعم بفضل الله تعالى بالأمن والأمان، بسعي وتكاتف الجميع لتسخير كل الإمكانيات والجهود للنهوض والارتقاء به.

كما أعرب سموه عن شكره وتقديره لإخوانه أصحاب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإلى إخوانه قادة الدول العربية الشقيقة والصديقة، على مشاركتهم دولة الكويت أفراحها بأعيادها الوطنية، مثمنا سموه هذه المبادرات والمشاعر الأخوية الصادقة، ومبتهلا الباري جل وعلا أن يحفظ الوطن الغالي، ويديم عليه نعمة الأمن والأمان والازدهار، وأن يوفق الجميع لخدمته ورفع رايته وإعلاء شأنه.

استباحة كاملة

أمس، أن الفترة المقبلة قد تشهد أياما معقدة وصعبة على جبهات مختلفة، في الضفة الغربية وعلى الحدود مع غزة.

وأوعز المسؤول الإسرائيلي بمواصلة عمليات البحث لإلقاء القبض على منفذي العملية أحياء أو أمواتا، حسب قوله.

وأعلن جيش الاحتلال عن تعزيز قواته في الضفة الغربية بكتيبة رابعة بدءا من مساء أمس، بعد تقييم للوضع الأمني.

وكانت إذاعة جيش الاحتلال قالت إن عملية حوارة وقعت مساء أمس الأول الأحد قرب دوار عينابوس، حيث تعرضت مركبة إسرائيلية لهجوم بالرصاص أدى إلى مقتل مستوطنيْن.

كما قررت سلطات الاحتلال منع أصحاب المحال التجارية على جانبي الشارع الرئيسي في البلدة من فتح أبوابها اعتبارا من صباح أمس الاثنين، بذريعة أن الوضع الأمني لا يسمح بذلك.

وكان جيش الاحتلال قد دفع بكتيبة جديدة إلى نابلس، هي الثالثة التي يعزز بها قواته منذ الليلة قبل الماضية.

وتعليقا على هجوم حوارة، دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير أمس، إلى العودة لاستهداف «قادة التنظيمات الفلسطينية المحرضة».

وجاء تصريح بن غفير خلال اجتماع لحزبه «القوة اليهودية اليميني» المتطرف عقد في البؤرة الاستيطانية غير القانونية أفيتار شمالي الضفة الغربية.

وقبل سنوات قررت المحكمة العليا الإسرائيلية إخلاء المستوطنين البؤرة الاستيطانية أفيتار لإقامتها على أرض فلسطينية خاصة في جبل صبيح جنوب نابلس.

ودعا عضو الكنيست من حزب الصهيونية الدينية تسفيكا فوغل إلى حرق بلدة حوارة وإغلاقها، وجاء ذلك في حديث مع إذاعة الجيش الإسرائيلي صباح أمس الاثنين.

ونشر فوغل تغريدة قال فيها «إن ما يجب أن يكون هو رؤية حوارة محروقة ومغلقة، لأنه بهذه الطريقة فقط يمكن تحقيق الردع»، مضيفا أنه «بوقف الاستيطان لا يمكن تحقيق السيادة»، حسب تعبيره.

وأشار عضو الكنيست – الذي يجاهر بعنصريته – إلى أن إعادة الأمن لسكان إسرائيل تستدعي «توسيع نطاق العقوبات الجماعية».

وكان قد سبق له التصريح في مناسبات أخرى بأن المطلوب هو قتل 100 فلسطيني ممن وصفهم بـ«الإرهابيين» يوميا «لإجبار الفلسطينيين على الاستسلام» للإرادة الإسرائيلية.

من جانبه، قال مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة الغربية غسان دغلس إن المستوطنين نفذوا الليلة قبل الماضية نحو 300 اعتداء في بلدات حوارة وبورين وعصيرة القبلية جنوبي نابلس، في حين أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد الشاب سامح أقطش «37 عاما» وإصابة العشرات في اعتداءات نفذها المستوطنون والجيش الإسرائيلي قرب نابلس.

وقد استفاق الفلسطينيون في قرية حوارة – أمس الاثنين – على آثار الدمار والتخريب التي وقعت خلال ساعات الليل على يد مستوطنين إسرائيليين أرادوا الانتقام لمقتل مستوطنين اثنين.

وتوهجت سماء الليل مع اشتعال النيران أمس الأحد ليلا في القرية التي دمر فيها المستوطنون – وفق عضو مجلس بلديتها وجيه عودة – وأحرقوا «أكثر من 30 منزلا و100 مركبة».

وذكرت جمعية إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني أنها سجلت 350 إصابة، معظمها بسبب استنشاق الغاز المدمع.

وعلى خلفية إقدام المستوطنين خلال الليلة قبل الماضية على تنفيذ مئات الاعتداءات وإحراق منازل وسيارات للفلسطينيين في بلدات حوارة وبورين وعصيرة القبلية، خرجت مسيرات غاضبة في مدن وبلدات بالضفة، بينها نابلس ورام الله.

وهتف خلالها المتظاهرون ضد إجراءات الاحتلال واعتداءات المستوطنين، وطالبوا بحماية الفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية في بلدة حوارة وفي جميع المدن والبلدات الفلسطينية.

وحمل رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الحكومة الإسرائيلية كامل المسؤولية عن الجرائم التي اقترفها المستوطنون في بلدة حوارة بنابلس، متهما إياها بممارسة الإعدام الميداني بحق الفلسطينيين.

وأكد اشتية أن هذه الجرائم ستضاف إلى ملف محاكمة إسرائيل في المحاكم الدولية.

ودعت وزارة الخارجية الفلسطينية المجتمع الدولي إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني بشكل عاجل.

وفي سياق متصل، اتهمت وزارة الخارجية الفلسطينية وزير الأمن القومي الإسرائيلي بن غفير بالانقلاب على تفاهمات اجتماع العقبة الذي استضافه الأردن أمس الأحد لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وقد أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية ما وصفته بالاقتحام الاستفزازي الذي نفذه بن غفير لجبل صبيح في بلدة بيتا جنوبي نابلس، في محاولة لشرعنة البؤرة الاستيطانية العشوائية أبيتار، وفق تعبيرها.

وعدّت الخارجية الزيارة بأنها استخفاف بالجهود الأميركية والإقليمية المبذولة لوقف التصعيد وتحقيق التهدئة.

وأمس الأول الأحد، اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في اجتماع العقبة الأمني بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والأردن ومصر، على وقف الإجراءات أحادية الجانب لأشهر محددة وخفض التصعيد.

بدورها، أدانت السفارة البريطانية في إسرائيل بشدة عنف المستوطنين في حوارة، داعية لتقديمهم إلى العدالة ومحاسبتهم.

واعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية أن أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين «غير مقبولة» عقب هجمات المستوطنين على بلدة حوارة، وأعربت عن خوفها من أن يخرج الوضع في الضفة عن السيطرة.

أما الحكومة الألمانية فشددت على ضرورة «تجنب تصعيد الوضع المتوتر» أصلا في الضفة الغربية.

وقال الناطق باسم الخارجية الألمانية كريستوفر برغر في مؤتمر صحفي «من الملح احترام الاتفاقات لتجنب التصعيد، وأن يلتزم الجميع الآن بعدم تأجيج وضع متوتر جدا في الأصل».

وندد الناطق «بأشد العبارات بالهجوم ضد شابين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة»، معتبرا في الوقت نفسه عمليات الانتقام التي ارتكبها مستوطنون في قرية حوارة في الضفة الغربية المحتلة «غير مقبولة».

بدوره، طالب الاتحاد الأوروبي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالتدخل العاجل من أجل وقف ما قال إنها دائرة لا نهائية من العنف.

وعبر الاتحاد عن انزعاجه من أعمال العنف في حوارة، والتي أدت إلى مقتل اسرائيليين اثنين وما أعقبه من مهاجمة المستوطنين منازل وممتلكات الفلسطينيين واستشهاد فلسطيني وإصابة آخرين خلال هذه الاعتداءات.

الخالد: لاتهاون

أن الضبطية تأتي استمراراً لحرص ومتابعة الخالد لجهود قطاعات وزارة الداخلية في مكافحة آفة المخدرات والمؤثرات العقلية وضبط مروجيها ومهربيها، موضحة أن الخالد أشرف بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس، ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن المنافذ والحدود اللواء منصور العوضي، على فك أحراز أكثر من ربع طن من مادة الحشيش المخدرة وكمية كبيرة من المؤثرات العقلية، كانت الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع الادارة العامة لخفر السواحل قد ضبطتها، مع تشكيل عصابي مكون من 6 أفراد حاولوا إدخالها إلى البلاد عن طريق البحر.

وأعرب الخالد عن تقديره لجهود رجال الامن المستمرة، وتعاونهم المثمر في التصدي لمهربي المواد المخدرة، وصد جميع أساليب ومحاولات التهريب، مؤكدا أن لا تهاون في حماية المجتمع من هذه الآفة المدمرة ولا أحد فوق القانون كائنا من كان.

من جهة أخرى أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع بالإنابة الشيخ طلال الخالد، ضرورة اليقظة والجاهزية التامة والتعامل بحزم مع أي خروج عن القانون أو أي سلوكيات سلبية خلال احتفالات الأعياد الوطنية.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في بيان صحفي، إن الشيخ طلال الخالد قام بجولة تفقدية إلى النقطة الأمنية لاحتفالات دولة الكويت بالعيد الوطني الـ62 والذكرى الـ32 ليوم التحرير في شارع الخليج العربي، يرافقه عدد من القيادات الأمنية.

ونقل الخالد لجميع منتسبي الوزارة تحيات وتقدير سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، مؤكدا أن تواجدهم على رأس عملهم «محل تقدير».

ودعا رجال الأمن إلى التعامل الراقي وسعة الصدر وتقديم المساعدات الإنسانية للجمهور لاسيما «ذوو الاحتياجات» وكبار السن.

من ناحيته أعرب وكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس، عن تقديره الكامل لجهود رجال الأمن ولكفاءتهم بتنفيذ المهام المنوطة بهم، مؤكدا أن وجود رجال المؤسسة الأمنية على رأس عملهم في العطل محل تقدير من الجميع، وقال إن العيون الساهرة متواجدون دائما على أهبة الاستعداد من أجل حفظ أمن الوطن.

وفاة النائب

والقانون والاقتصاد، وله العديد من الكتابات في الصحف المحلية.

ونال الفقيد عضوية مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع «مجلس 1992»، ممثلا عن الدائرة الرابعة، ثم عين وزيرا للنفط في 17 اكتوبر 1992، في الحكومة السادسة عشرة واستقال في 13 أبريل 1994.

الشاهين: سنطالب

60 في المئة من تلك الجرائم مسجلة ضد كويتيين وتظل قضايا والمتهم بريئ حتى تثبت إدانته، مبينا أن هذا مؤشر خطير على مستوى الأمن والأمان والاستقرار والتضامن الاجتماعي للكويت الحبيبة ويتطلب كبح جماحها.

وكشف الشاهين عن تقدمه وعدد من النواب برسالة واردة بتكليف اللجنة المختصة، سواء كانت الصحية والاجتماعية والعمل أو لجنة المرأة والأسرة والطفل لمراجعة هذه الأمور، ودراسة دور الحكومة في تخفيض نسب الجرائم وكذلك دور الأسرة والمدرسة في مكافحة تلك الجرائم.

وتقدم بالشكر إلى النيابة العامة على شفافيتها وتقديمها التقرير السنوي وماتضمنه من أرقام.

وأشار إلى «التوعية الشرعية لمثل هذه الحالات ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب، وكذلك دور الإعلام في الهدم والبناء»، محذرا من أن ذلك مؤشر وناقوس خطر .

وشدد على أنه على كل وزير وكل معلم ومعلمة وولي أمر وكل واعظ دور في مكافحة الجريمة وكذلك على النواب دور رقابي في البرلمان، لهذه القضية الهامة.

وبشأن منع مواطنين من الدخول إلى دولة جزر الرأس الأخضر، قال الشاهين إن النواب مسؤولون عن المواطنين في اي مكان، لافتا الى ان المواطنين تعرضا إلى صعوبات ومعوقات ثم الطرد بحجة أن الكويت داعمة وممولة للإرهاب وغيرها من الملابسات.

وشدد على انه من واجب النواب والحكومة الدفاع عن حقوق الوطن، « فتقدمت بسؤال برلماني عن ملابسات هذا الأمر وحقيقته وعما إذا قامت الخارجية الكويتية بدورها القنصلي والدبلوماسي تجاه هذين المواطنين وتجاه سمعة الكويت.

ولفت إلى أن الموضوع يرتبط بمنح وقروض وهبات كويتية لهذه الدولة تحديدا، مشيرا إلى أن دولة جزر الرأس الأخضر حظيت بسبعة قروض ومساعدتين فنيتين من صندوق التنمية الكويتي.

ورفض الشاهين أن يقابل هذا الإحسان بهذا المنع والحرمان والطرد، متقدما بالتحية إلى وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، على استجابته لمطالبنا الدائمة بضبط وحوكمة المنح والقروض للخارج وإعادة النظر فيها، وكذلك على موقفه الراسخ والواضح في قمة ميونخ للامن حيث أعرب الوزير بوضوح عن موقف الكويت الأصيل ضد التطبيع.

وأشاد بتعبير الوزير الذي قال فيه إن التطبيع جسر يؤدي إلى اللامكان، منوها بقول الوزير من أن التطبيع يفترض أن يؤدي إلى سلام ولكن لا يوجد إلا صهيونية وجرائم واعتداءات وآخرها ما رأيناه في نابلس.

وأشار الشاهين إلى أنه تقدم مع زملائه النواب بتعديلات على قانون الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وهو محل نظر في لجنة الشؤون الخارجية.

وبين أن اللجنة من الممكن أن تكون قد استدعت وزارتي المالية والخارجية لسؤالهما عن فائدة وتوجيه وحوكمة وضبط القروض والمنح الكويتية حتى يكونوكل دينار كويتي يستفيد منه الكويت والكويتيون.

«المواصلات»: برج

التحرير التي انطلقت الخميس الماضي، واستمرت أربعة أيام حملت عنوان «عز وفخر»، أن أعدادا غفيرة من المواطنين والمقيمين وغيرهم حضرت الفعاليات على فترتين صباحية ومسائية للمشاركة في فرحة الكويت بأعيادها الوطنية.

وأوضحت «المواصلات» أن الفعاليات اشتملت على برامج متنوعة في ساحة برج التحرير، من هيئات حكومية وجمعيات نفع عام وفرق شبابية متطوعة ثقافية وبيئية وتاريخية كما أقيم في البرج معرض على ارتفاع 150 مترا للمقتنيات التاريخية للوزارة.

وأشارت إلى مشاركة العديد من هواة التصوير الذين حرصوا على التقاط صور لمدينة الكويت من الأعلى، مؤكدة من جانب آخر أن اللجنة المنظمة حافظت طوال الأيام المحددة على توفير جميع المتطلبات من ضيافة خاصة للهيئات الدبلوماسية وعامة للجمهور.

الكرملين: خطة

وكان الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الصينية قد نشر في وقت سابق بياناً من 12 نقطة يحتوي على موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، ومن بين النقاط الرئيسية: ضرورة احترام سيادة وسلامة أراضي جميع الدول، واستئناف الحوار المباشر بين موسكو وكييف، والدعوة لمنع المزيد من التصعيد. كذلك عارضت الصين إساءة استخدام العقوبات الأحادية الجانب في سياق الصراع الأوكراني، لأنها لا تساعد في حل الأزمة.

وعلى الفور برزت توقعات بأن موسكو على رغم الترحيب العلني بمبادرة «الصديق الصيني» كما جاء في بيان لوزارة الخارجية، تتحفظ عن بعض التفاصيل المطروحة، خصوصاً تلك المتعلقة باحترام سيادة البلدان ووحدة أراضيها، وهو البند الأول في المبادرة. وترى موسكو أن هذا المدخل لا يلبي مصالحها، خصوصاً لجهة عدم اعتراف الصين بقرارات ضم شبه جزيرة القرم سابقاً، وأيضاً ضم أجزاء جديدة من أوكرانيا الخريف الماضي. وخلال حديثه مع الصحافيين قال بيسكوف إنه لا يستطيع «تخيّل الظروف التي يمكن في ظلها عودة شبه جزيرة القرم» إلى أوكرانيا، مؤكداً أن المنطقة «جزء لا يتجزأ من روسيا».

وزير الخارجية المصري

واستفاد الرئيس السوري من تدفق الدعم العربي منذ الزلازل المدمر الذي ضرب بلاده وتركيا المجاورة في وقت سابق من الشهر الجاري، الأمر الذي ساعده على تخفيف العزلة الدبلوماسية التي واجهها بسبب الصراع.

وأكد الأسد أن سوريا حريصة أيضاً على العلاقات التي تربطها مع مصر، بحسب وكالة الأنباء السورية «سانا»، كما اعتبر، «أن العمل لتحسين العلاقات بين الدول العربية بشكل ثنائي، هو الأساس لتحسين الوضع العربي بشكل عام».